

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المؤتمر الإسلامي الإرتري

እስላማዊ ኩባኤ ኤርትራ

ERITREAN ISLAMIC CONGRESS

ورقة الرؤية السياسية

من أوراق المؤتمر العام الأول للمؤتمر الإسلامي الإرتري
المنعقد في ١٤٢٨/٣/٤ هـ ، ٢٠٠٧/٣/٢٣ م

ورقة الرؤية السياسية للمؤتمر الإسلامي الإرتري

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد ، و على آله وأصحابه ، ومن اهتدى بهديهم واقتفى أثرهم إلى يوم الدين . أما بعد :

فهذه الورقة هي إحدى الأوراق التي وقف عليها وأجازها المؤتمر العام الأول الذي انعقد في عام ١٤٢٨/٣/٤ هـ ، ٢٠٠٧/٣/٢٣ م وتخص الرؤية السياسية للمؤتمر الإسلامي الإرتري والتي يعمل على أساسها في دورته القادمة ، وتنقسم على بابين :

الباب الأول : يعطي خلفية عن التاريخ السياسي الإرتري ، وصولاً إلى الأوضاع الراهنة في إرتريا .
الباب الثاني : يتناول الرؤية السياسية الداخلية والخارجية للمؤتمر الإسلامي الإرتري .

وفيما يلي موضوعات الورقة الأساسية :

الباب الأول

التاريخ السياسي لإرتريا

تعتبر متابعة الواقع السياسي بكل الوسائل والأساليب من أهم واجبات الممارسة السياسية التي تضطلع بها الكيانات السياسية الجادة ، ونقدم في هذا الفصل خلفية عن التاريخ السياسي لإرتريا والإطار الواقعي الذي يتحرك فيه المؤتمر بتحديد أبعاده وأهم مفاصله المؤثرة لتساعدنا على تشكيل صورة تمكننا من استيعاب الواقع على ما هو عليه ، وبالتالي نضع منهجيتنا السياسية لتحويل هذا الواقع إلى الوضعية التي نرتضيها ونراوح فيها بين الواقع والمثال إدراكا وإصلاحا .

إرتريا : أرضا وشعبا :

تقع إرتريا على الساحل الغربي للبحر الأحمر على امتداد ١٠٨٠ كم في المدخل الجنوبي شمالي باب المندب في المنطقة المدارية الشمالية من الكرة الأرضية بين خطي عرض ١٥ - ١٨ درجة ، وخطي طول ٣٦ - ٤٣ درجة ، وتبلغ مساحتها خمسة آلاف ميل مربع تقريبا ما يساوي ١٢٤ ألف كم مربع ، وتضم ١٢٦ جزيرة على البحر الأحمر ، من أهمها : دهلك . وتشكل إرتريا مثلثا غير منتظم الأضلاع ، تحدها ثلاث دول، السودان من الشمال والغرب ، وإثيوبيا وجيبوتي من الجنوب ، والبحر الأحمر من الشرق .

يتراوح سكان إرتريا ما بين ٤ - ٥ ملايين نسمة غالبيتهم من أصول عربية إلى جانب قلة من أصول إفريقية ، وإرتريا لغتين وطنيتين رسميتين هما : اللغة العربية واللغة التقرينية ، تم إقرارهما منذ فترة تقرير المصير ، وهما محل إجماع كل الشعب الإرتري والقوى السياسية بمختلف توجهاتها ومكوناتها ، إلى ذلك فهناك لهجات محلية يتحدث بها السكان هي : التقري ، العفر ، الساهو ، البلين ، الحدارب ، الباريا، الكوناما ، الإيليت . ويدين غالبية الشعب الإرتري بالديانة الإسلامية كما يدين بعضهم بالنصرانية ، وقلة من الوثنيين .

ورغم أن إرتريا تمثل بلدا صغيرا من حيث المساحة والسكان والإمكانات فقد كانت محطة للتفاعلات السياسية الإقليمية والعالمية ، وتعتبر القضية الإرترية من أعقد القضايا العالمية التي شهدت صراعا متنوعا داخليا وخارجيا ، وذلك لأهمية موقعها ووعي سكانها الذين يمنحها القدرة على التأثير في منطقة القرن الإفريقي والشرق الأوسط .

لقد خضعت إرتريا منذ عام ١٨٩٠ وحتى ١٩٩١ م لاستعمارات متعاقبة ، حيث استعمرت إرتريا من البرتغال وإيطاليا وبريطانيا وأخيرا إثيوبيا ، وذلك إبان الحرب العالمية الثانية والأطماع التوسعية للدول الاستعمارية ، وكرست هذه الدول المستعمرة العديد من المشكلات ، وتسببت في معاناة الشعب وسلب حريته ، وهدرت كرامته وحقوقه خدمة لأطماعها ومصالحها الخاصة .

الحركة الوطنية الإرترية :

في عام ١٩٣٨م تكون أول تجمع وطني في العاصمة اسمرا ضم قي عضويته (١٢) شخصا بعدد متساو من المسلمين والنصارى ، وأطلق على هذا التجمع اسم (جمعية حب الوطن) ، وانقسمت جمعية حب الوطن لاحقا إلى : دعاة للوحدة مع إثيوبيا ودعاة للاستقلال منها .

وتطورت الحركة الوطنية بأن بإنشاء أحزاب سياسية جديدة ومن أهم تلك الأحزاب حزب الرابطة الإسلامية، وحزب الاتحاد وتمثلت أهم إنجازات الحركة الوطنية في هذه الفترة في الآتي :

١. الحفاظ على وحدة إرتريا أرضا وشعبا ، وإفشال مشروع التجزئة لإرتريا .
٢. مواجهة مؤامرات إثيوبيا وتهديداتها .
٣. إعطاء الصراع الإثيوبي الإرتري طابعا دوليا ، والوصول بالقضية إلى أروقة الأمم المتحدة .

- ٤ . استخدام وسائل جديدة في مقاومة مؤامرة الضم بتكوين تنظيمات طلابية ، وإصدار مطبوعات إعلامية .
- ٥ . إيجاد الوعي الوطني في التمسك بمبدأ الاستقلال ، الأمر الذي أوجد أرضية مؤيدة لتفجير الثورة المسلحة ضد المستعمر الإثيوبي .
- ٦ . إعاقة كل محاولات إلغاء إرتريا بحدودها الجغرافية المعروفة من ساحة الوجود الدولي ، وجعل إرتريا قضية حية تناقش في أروقة الأمم المتحدة ، وحقا مشروعا من ورائه ثورة شعبية .

الثورة الإرترية والكفاح المسلح :

أعلنت إثيوبيا في ١٩٦٢م ضم إرتريا إليها وألغت العلم الإرتري ، واعتبرتها إقليما تابعا لدولتها ملغية بذلك قرار الأمم المتحدة القاضي منح إرتريا استقلالها بعد انتهاء مدة الحكم الذاتي ، وتواطأ المجتمع الدولي مع إثيوبيا في ذلك ، فلم يكن بد للحركة الوطنية بعد أن فشلت الوسائل السلمية من أن تواصل في مسيرة البحث عن الاستقلال بانتهاج أسلوب المقاومة المسلحة ضد الإرادة الاستعمارية فكان إعلان الثورة المسلحة عام ١٩٦١م بقيادة البطل حامد إدريس عواتي ، وانضم إلى الثورة أجيال قدموا تضحيات جسام وبطولات كبيرة مدة ثلاثة عقود تعرض فيها الشعب الإرتري لكل مرارات الإبادة والتدمير والتشريد ، ليصل بعد كل ذلك إلى تحقيق مرامه وتحرير بلاده عام ١٩٩١م وتأكيد استقلال بلاده عبر استفتاء جرى عام ١٩٩٣م .

وقد كانت تجربة الثورة مليئة بالعديد من القضايا والأحداث الهامة التي تركت آثارها على الساحة السياسية، ومن بين تلك القضايا :

- إن الذين فجروا الثورة الإرترية هم من أبناء المسلمين ، بينما التحق غالبية العنصر النصراني في الثورة في السبعينات بعد انقلاب منقستو على هيلي سلاسي ، ورحب بهم إخوانهم وأشركوهم في كل المستويات، لكن الثقة بين الجانبين لم تكن متوفرة بقدر يزيل التوجس فيما بينهم ، وقوي ذلك في الجانب النصراني أكثر ، وقد كان النصارى متحدون في مواقفهم حول القضايا التي كانت مثار جدل في مرحلة الثورة كقضية اللغة العربية وغيرها ، وفي مقابل ذلك كانت مواقف المسلمين متباينة ومتفرقة .
- انحراف الثورة الإرترية فكريا ، حيث كان أفرادها مسلمين بالفطرة يتعاملون بالتعاليم الإسلامية في شئونهم العامة وحل مشكلاتهم ، وحين وصلت شخصيات تحمل فكرا يساريا اشتراكيا إلى مستويات قيادية ، بدأت هذه الشخصيات تعمل على إقصاء الدين وسعت على تكريس منظومة قيمية جديدة ليس على الثورة فقط وإنما على المجتمع الإرتري أيضا ، وضيقت على كل من يلتزم بالدين ولو في شخصه .
- انقسام الثورة الإرترية إلى تنظيمات وفصائل ذات ولاعات متعددة متأثرة بالنعرات القبلية والجهوية والمناطقية ، وكان أول انقسام حدث في الساحة هو انقسام ١٩٦٩م .
- قيام حروب داخلية بين التنظيمات الإرترية أهدرت مقدرات الشعب الإرتري وأضعفت قوة الثورة ، وأطالت من عمر الاستعمار ، وأعطت فرصة لإسياس ومجموعته للإيقاع بينهم وتصفية من بقي منهم من الساحة .
- موقف العالم العربي والإسلامي كان موقفا داعما للثورة الإرترية ، حيث قدم لها السلاح ودرّب أفرادها، وعلم وأهل عددا كبيرا من أبنائها ، ووقف بجانب الحق الإرتري في المواقف الدولية ، بينما الموقف الغربي ظل ضد الثورة الإرترية إلى أن وقف الإتحاد السوفييتي مع نظام منقستو وقدم له دعما عسكريا قويا لتثبيتته وتمكينه في وجه الثورات التي تهدد نظامه ، فتحول الموقف الغربي (أمريكا) إلى تبني الجبهة الشعبية الإرترية وجبهة التقراي الإثيوبية وسعى في تهينة كل الأوضاع المناسبة ، وتقديم الدعم الكبير للثوار إعلاميا وسياسيا ، وفرض ضغوط على نظام منقستو مما ساعد في تقويضه وانهياره ، واستلام الثورتين الحكم كل في البلدين .

إرتريا في ظل نظام الجبهة الشعبية :

بخروج جيش الاحتلال الإثيوبي منهزما عام ١٩٩١م نتيجة انتصار الثورة عليه بعد عمليات تحرير خاضتها ثلاثين عاما ، كانت كل الظروف مهياة ومواتية للجبهة الشعبية أن تعتلي سدة الحكم في البلاد بلا منافس بعد أن تمكنت من تصفية كل الفصائل الإرترية وإبعادها عن الساحة عسكريا في حرب داخلية دامية ، مستعينة في ذلك بثورة الوياني تقراي التي كانت هي الأخرى تفقد عملا عسكريا ضد نظام منقسو في إطار حلف بينهما يهدف إلى إيجاد قوة حديثة في منطقة تتعاون فيما بينها بشكل موجه تقوم بتمكين المسيحية وتأمين المصالح الغربية وتنفيذ مخططاتها في المنطقة .

جاءت الجبهة الشعبية إلى الحكم وهي تنطلق من رؤيتها الطائفية والعنصرية ، تحمل مشروعات خاصة لا تضع اعتبارا للواقع الإرتري وتنوعاته المختلفة وقيمه الاجتماعية والثقافية وقواه السياسية ، وقد بدأت بالفعل في ممارسة سياساتها الرامية لصياغة إرتريا صياغة جديدة في كل مكوناتها على أساس رؤيتها الخاصة. ومن أهم ما يميز سياساتها وممارساتها :

في الجانب السياسي :

- الإفراد بإدارة البلاد ورسم سياساتها والتقرير في شئونها العامة ، وعدم السماح بوجود أحزاب وتنظيمات سياسية أو منظمات نقابية مستقلة في البلاد .
- عدم إقامة انتخابات عامة منذ الاستقلال ليمارس الشعب حقه في اختيار حكومته حسب ما يريد ، وفي هذا حرمان لأهم حق سياسي ينبغي كفالاته ، مع أن دستور الجبهة الشعبية الموضوع في ١٩٩٧م قد نص على إقامتها .
- وضعت الجبهة الشعبية دستورا يمثل رؤيتها الحزبية لإرتريا ، وقد صيغت مواده في غياب مشاركة القوى السياسية الأخرى ، فالدستور في الحقيقة يمثل الجبهة الشعبية ولا يلبي تطلعات الشعب ، ولهذا فهو مرفوض من كل القوى المكونة للمجتمع الإرتري .
- تورط نظام الجبهة في جرائم انتهاك حقوق الإنسان وحرياته ، وذلك باعتقال وسجن عدد كبير من الشخصيات السياسية والصحفيين لأسباب سياسية ومخالفة لرأي النظام ، وتعريض المعتقلين لتعذيب وأحوال قاسية أدت ببعضهم إلى الانتحار والبعض الآخر إلى البقاء في وضع نفسي وصحي سيء ، كما أن هروب عدد من قيادات النظام السياسية والعسكرية إلى الدول المجاورة، وانضمامهم إلى صف المعارضة دليل آخر على الوضع السيئ غير المحتمل في الداخل .
- تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي وتورط مسئولين من النظام في ذلك ، خاصة قادة الجيش المتورطين في التجارة غير المشروعة والاستيلاء على المنازل .
- عدم استقلالية القضاء وتدخل الحكومة في شئونه واستخدام نظام المحاكم الخاصة ، أدى ذلك إلى فساد سياسي لدى الحكومة وارتكابها جرائم مختلفة بحق الشعب.
- سجلت المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان مواقف متفقة في تقييمها لأوضاع الإنسان الإرتري حيث أشارت إلى انتهاك الحكومة الإرترية لحقوق الإنسان الإرتري في حياته السياسية والدينية والإنسانية ، وصنفت هذه المنظمات إرتريا ضمن الدول الأكثر سوءا في ملف حقوق الإنسان .

في الجانب الديني :

- لقد عمل النظام الإرتري في محاربة الدين الإسلامي واستهدفه بكثير من الإجراءات والسياسات التي تحرم معتقيه من ممارسة حقوقهم الدينية بشكل حر ، حيث ضيق على الملتزمين بالدين وشدد عليهم الرقابة وعرضهم للمساءلة والتحقيقات ، وفرض علي عامة المسلمين سياسة

التجهيل بدينهم من خلال محاربة اللغة العربية التي هي أداة فهمه ، واعتقال مشايخهم ومعلميهم ، وإغلاق معاهدهم ، وقام بفرض حالة الفقر عليهم ومصادرة أراضيهم .

- كما استهدف في الجانب النصراني بعض الطوائف والشخصيات التي لا تتماشى مع توجهاته بالاعتقالات والمضايقات ومنعهم من ممارسة حقوقهم الدينية ، واستغل بعض علماء المسلمين والنصارى لإصدار فتاوى دينية تخدم سياساته السيئة وتوصل لها دينيا .

في الجانب الاقتصادي :

ما هو موجود من موارد اقتصادية لدولة إرتريا مع قلتها كاف لتوفير البنيات الأساسية وضمان حياة كريمة للشعب الإرتري ، ومع ذلك ظل يعتمد ثلثا السكان على المساعدات الدولية الطارئة في الغذاء ، والتي سجلت تراجعاً بسبب توقف العديد من المانحين الغربيين من دول ومنظمات برامج المساعدات بسبب فشل الحكومة في إقامة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان . وقد تسبب هذا الوضع الاقتصادي السيئ في الآتي:

- سيطرة حزب الجبهة الشعبية على كل موارد البلاد ومؤسساته الاقتصادية ، وتسخيرها لمصالحه وسياساته الحزبية .
- فرض سياسات تمنع من حركة تجارية حرة ومن تنامي أي قوة اقتصادية من غير الحزب ، ولهذا السبب تراجعت الحركة الاقتصادية في الوطن ، وهاجرت رؤوس أموال كانت في البلد إلى الخارج ، وأحجمت رؤوس أموال إرترية وأجنبية كانت ترغب في إقامة استثمارات ومشروعات تنموية في إرتريا .
- توجيه كل الإمكانيات الاقتصادية للبلاد لمصلحة السيطرة الأمنية ودعم الحرب التي افتعلتها الجبهة الشعبية مع جيرانها والتي استنزفت كل مقدرات البلاد ، حتى الإغاثات والمساعدات التي كانت تقدمها المنظمات الإنسانية وتمنحها الدول الصديقة لرفع معاناة الشعب وتوفير البنيات الأساسية له تحولت إلى دعم للحرب .

ونتيجة لهذه السياسات والممارسات تعطلت عملية التنمية في البلاد ، وضعفت الحركة التجارية وأفلس الكثير من التجار ، وأصبحت تصنف إرتريا ضمن الدول الأشد فقرا والأقل نموا حيث بلغ متوسط دخل الفرد فيها مائة دولار ، ونصيب الفرد من الدخل القومي لا يتجاوز ستين دولارا في السنة .

في الجانب الاجتماعي والثقافي :

نتيجة للأوضاع الاقتصادية والسياسية السيئة التي تسبب فيها النظام فإن الشعب الإرتري تعرض لاختلالات كبيرة وخطيرة في بنائه الاجتماعي حيث أوجد فيه شرخا في نسيجه وزرع فيه الأحقاد والثارات الأمر الذي بات يهدد تماسكه وانسجامه ، فقد اختص النظام النصارى بميزات اجتماعية واقتصادية وحرم منها المسلمين لاعتبارات طائفية كانت نتائجها كالتالي :

١. حجم المسلمين في المرافق الحكومية لا يتجاوز ١٦ % .
٢. تمليك اراضي المسلمين لطائفة معينة مما خلق واقعا ديمغرافيا يصعب تجاوزه .
٣. وضع العراقيين والعوانق أمام عودة اللاجئين لديارهم باعتبار أن غالبيتهم مسلمين
٤. فرض لغة الأم لغة تعليم في مناطق المسلمين عكس رغباتهم ومطالبهم ، مما أدى إلى تجهيل المسلمين وضعف نسبتهم في التعليم العالي ، حيث لا تتجاوز نسبتهم ٨% في جامعة اسمرا ، وهي الجامعة الوحيدة في إرتريا .
٥. اعتبار اللغة العربية لغة وافدة وإهمالها في التعامل الرسمي وعدم موازاتها بالتقريبية.
٦. فرض التفسخ والانحلال من خلال تشجيع العهر والترخيص له .

في الجانب الأمني والعسكري :

- اهتمت الجبهة الشعبية ببناء مؤسسة عسكرية وأمنية قوية ، وجعلت تدريبها وتنظيمها وتعبئتها من أهم أولوياتها ، مما مكنها من تصفية خصومها السياسيين وإجلانهم من الميدان في وقت مبكر، تحت شعار الوحدة والحرية .
- اغتر النظام بقوته العسكرية ، واعتقد أن بإمكانه أن يفعل ما يشاء في المنطقة دون حساب لأية آثار تترتب على ذلك داخليا ، فدخل حروبا متعددة مع كل الدول المجاورة ، وكانت أكثر هذه الحروب دموية هي الحرب الأخيرة مع إثيوبيا التي راح ضحيتها عشرات الآلاف فاقت تقديرات قتلها في الجانب الإرتري قتلى حرب التحرير للثورة الإرترية التي استغرقت ثلاثة عقود ، ومعلوم أن هذه الحروب والنزاعات والتحرشات التي خاضها النظام مع جيرانه كبدت وطينا خسائر مادية ومعنوية ، وعرضت شعبنا لأخطار في علاقاته بجيرانه ، وأحدثت فجوة كبيرة في الأمن الغذائي ، وكان ذلك على حساب بناء دولة إرتريا الفتية واستقرارها ونمائها.
- تنفيذ حملات التجنيد الإجباري بصورة قاسية استخدم فيها النظام العنف والقتل ضد الشعب ، ودفع بالمئات وآلاف من الشباب إلى معسكرات التدريب العسكري تحت غطاء الخدمة الوطنية الإلزامية مجهولة المدة ، مما اضطر العديد منهم إلى الهروب ومغادرة البلاد وتعرضهم في ذلك إلى المخاطر .
- تجنيد المرأة وإقحامها في ميدان القتال دون مراعاة لخصوصيتها.
- ظهرت مظاهر التمرد والعصيان بعد إهمال معاقبي الحرب وقدامي المحاربين وظهرت سطوة الأجهزة الأمنية على الجيش وبدأت عمليات الاعتقال والتصفية والتسريح داخل المؤسسة وخاصة في أبناء المسلمين ، وتم الاحتفاظ بما عرف بـ (بذور الثورة) كجيش خاص .
- انهيار الروح المعنوية للجيش وظهرت حالات الهروب الجماعي وهروب قيادات عسكرية كبيرة من جميع المستويات والتشكيلات نتيجة الحرب مع المقاومة الجهادية والحروب الأخرى مع الدول المجاورة والتي ليس لها هدف مقنع ولا أمد محدد ، ولقناعتهم بأن الحرب لا تحل مشكلة من خلال التجربة المرة التي عاشوها .
- يعاني الجيش من عدم وجود الإجازات وتدني الرواتب وأعمال السخرة التي يتم استخدامها فيها من بناء المباني وتشبيد الطرق وخدمة مشاريع الحزب الزراعية دون مقابل .
- بعد ظهور حالات التمرد في الجيش صار الاعتماد على الجهاز الأمني في جميع مجالات الدولة ، وأعطى الجهاز صلاحيات مطلقة في الجيش والشرطة والشعب وحكومات الأقاليم والمدن ، وأصبحت البلاد تحكمها الأجهزة الأمنية وتمارس فيها الاعتقالات العشوائية والتعذيب والتصفية الجسدية . وظهرت أخيرا في أوساط الأمن حالات فساد إداري تمثل في الابتزاز المالي وتعاطي الرشوة .

المعارضة الإرترية :

- إن قوى المعارضة الإرترية والتي تضم تنظيمات مختلفة في برامجها ومنطلقاتها الفكرية ورواها المستقبلية ، انشغلت في الفترة الماضية بالمنافسات فيما بينها ، كما شهدت انقسامات داخلية ، ولم يكن لها أثر ملموس في معارضتها للنظام ، وبالتالي فإن آمال الشعب الإرتري على المعارضة أصبحت ضعيفة ، والثقة بقدرتها على تغيير النظام واستخلافه مهزوزة ، وذلك للأسباب التالية :
١. استمرار ظاهرة الانقسامات ، حيث قل أن سلم تنظيم من تنظيمات المعارضة من انقسام داخلي ، مما يوحي بأن التنظيمات تعيش أوضاعا داخلية وخطا أساسيا في بنيتها الفكرية والأخلاقية والتنظيمية .
 ٢. مع استبشار المجتمع الإرتري بالتحالف الديمقراطي الذي يضم معظم التنظيمات المعارضة بتباين فكرها وثقافتها ومواقفها السياسية على ميثاق وهيكل قيادي ،

والذي اعتبره الكثيرون خطوة متقدمة في تقوية دور المعارضة وتأثيرها على النظام ، إلا أن هذا التحالف لم يبارح مكانه الذي أصبح يضيع جهده في مناقشات حول فقرات معينة من ميثاقه والتنافس في مناصبه القيادية والحرص على استحواذ مصالح حزبية فيه ، ولم تكن له برامج جادة لتفعيل دوره ، مما أضعف التجاوب الجماهيري والدولي معه . وأخيرا انتهى به الأمر إلى انشقاق عمودي في بنيته الهيكلية .

إرتريا في الصعيد الإقليمي :

منطقة القرن الإفريقي من المناطق المهمة دوليا ، سياسيا وأمنيا ، وذلك بحكم موقعها الاستراتيجي ، حيث تمثل بوابة هامة إلى الشرق الأوسط ، ومدخلا حضاريا إلى القارة الإفريقية ، إلى جانب ذلك تتميز بتنوع ديني وثقافي وعرقي ، وتوالت عليها هجرات ونزوحات من الجزيرة العربية ومن القارة الإفريقية ومن آسيا ، كما تعاقبت عليها عدد من الأنظمة وجرت فيها حروبا عديدة ، ومازالت المنطقة غير مستقرة سياسيا وأمنيا ، فغالبا دولها تشهد حروبا داخلية وحروبا مع جيرانها. هذه الحالة غير المستقرة تسببت في تدهور أوضاع المنطقة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا ، كما تسببت في تأخر التنمية في شتي المناحي ، ليكون إنسان القرن الإفريقي يعيش حياة بانسة وتخلفا وجهلا ، وشكلت إرتريا بؤرة أساسية لمشكلات القرن الإفريقي ، بدخولها حربا مباشرة مع جيرانها ، وتحريضها ودعمها لمعارضاتها ، ونورد في ذلك الملاحظات التالية :

١. فقدان التعاطف الذي كانت تحظى به إرتريا من بعض دول المنطقة في فترة التحرير والثورة.
٢. تعامل دول القرن الإفريقي مع إرتريا بحذر وشك وخوف ، ووصولها إلى رؤية موحدة في تقييمها للنظام الإرتري ، كما تؤكد على ذلك حالة تجمع محور صنعاء .
٣. تسبب بعض دول المنطقة في إطالة أمد معاناة الشعب الإرتري التي يلاقيها من نظام الجبهة الشعبية بسبب التعاون معه وتوفير الدعم له والذي ساعده في تجاوز أزماته الخائفة التي تهدد بقاءه واستمراره .
٤. التعامل مع المعارضة الإرترية بصورة غير جادة ، وتمثل ذلك في ضعف الدعم المادي والمعنوي ، والعمل معها بانتقائية أدى إلى تشتتها وتصنيفها قريبا وبعدا من حيث التوجه والولاء.

إرتريا في الصعيد الدولي :

تباينت المواقف الدولية تجاه إرتريا في مراحلها السياسية المختلفة وذلك وفقا لتباين مصالحها ومنطلقاتها ، فقد كانت المواقف الدولية على النحو التالي :

١/ الموقف العربي والإسلامي :

يمثل المحيط العربي عمقا استراتيجيا للشعب الإرتري الذي تربطه به روابط ثقافية وأمنية وروابط عرقية حيث غالبية الشعب الإرتري من أصول عربية . وكان الموقف العربي الرسمي والشعبي داعما لإرتريا في نيل استقلالها ، وأول دعم تلقته الثورة كان من العرب في التسليح والتعليم والتدريب العسكري والتحرك الدبلوماسي ، وذلك انطلاقا من شعور العرب بأن إرتريا جزءا منهم .

وقد حاولت الجبهة الشعبية في مرحلتي الثورة والحكم عزل إرتريا من الأمة العربية ، وتكررت للدور العربي المشرف في دعم القضية الإرترية ، وأساءت في كثير من تصريحاتها إلى جامعة الدول العربية والعرب ، بل ذهبت في إقامة علاقات مع الدول المعادية للعرب والإسلام ، وإمعانا

منها في عزل إرتريا عن محيطها العربي حرمت العرب من الإسهام في تقديم الخدمات للشعب الإرتري خاصة في التعليم والصحة والإغاثة والمشروعات الخيرية والاقتصادية ، وأوقفت كل ما يمت بصلة بالجانب العربي ، فمشكلة النظام مع العرب هي مشكلة حضارية وعقدة ثقافية تضمّر العداء لكل ما هو عربي .

ومع هذه الإساءات الموجهة للعرب ظل العرب يقدمون دعمهم الرسمي والشعبي لإرتريا وذلك لأنهم يعتبرون إن حالة النظام حالة عارضة على إرتريا ، ولهذا فإن مواقفهم المبدئية تجاه إرتريا لم تتغير ، وإن كان قد أصابهم شيء من الفتور والضعف في تعاطفهم وحماسهم مع إرتريا .

٢/الموقف الدولي :

في فترة تقرير المصير كانت مواقف أمريكا والدول الغربية ضد استقلال إرتريا ومتواطنة مع أطماع إثيوبيا التوسعية بالرغم من شهادتهم بعدالة القضية الإرترية حيث قال وزير خارجية أمريكا (جون فوستر) أمام مجلس الأمن عام ١٩٥٢م (من وجهة نظر العدل يجب أن نأخذ رأي الشعب الإرتري في الاعتبار ، مع ذلك فإن المصلحة الاستراتيجية للولايات المتحدة في حوض البحر الأحمر ، كذلك لاعتبارات متعلقة بالأمن والسلام العالمي تجعل من الضروري ربط هذا البلد بحليفنا إثيوبيا) .

وحين دعم الاتحاد السوفيتي منجستو بترساتة عسكرية وزج بعدد من حلفائه في المشاركة القتالية مع منجستو ، بدأت أمريكا تتوجه إلي انتقاء بعض المعارضات المقاومة لنظام منجستو ، حيث اختارت ثورة التقراي الإثيوبية والجبهة الشعبية الإرترية ، وفتحت للتنظيمين حوارا مع نظام منجستو بعد انتهاء المعسكر الشرقي ، وهياتهما كبديل ليحكم أحدهما في إرتريا والأخر في إثيوبيا وساعدتهما علي الوصول إلى ذلك ، وأوجدت بينهما حلفا استراتيجيا يتوافق مع مصالحها وسياساتها في المنطقة ، وحين ارتكبت نظام الجبهة الشعبية بحق شعبه جرائم كبرى ، ومارس الدكتاتورية بأبشع صورها غضت عنه الطرف وسكتت عنه مادام يحقق لها أهدافا وينفذ لها أعمالا وأدوارا لا يجرؤ أن يقوم به غيره في المنطقة ، مع أنه قام ببعض السياسات والإجراءات التي تمس أمريكا والدول الغربية ، وذلك عملا بالسياسة الأمريكية التي صرحت بها سفيرتها في الأمم المتحدة (جين كيرك) في فترة حكم ريجان (انه ينبغي علينا عدم تشجيع الديمقراطية في وقت تكون فيه الحكومة المؤيدة من قبلنا تصارع أعداءها من أجل البقاء) .

وقد صنفت بعض المنظمات المهتمة بحقوق الإنسان دولة إرتريا ضمن الدول الأسوأ في انتهاك حقوق الإنسان . ونتيجة لذلك فقد توقفت عن دعمه كثير من الحكومات والأحزاب والمنظمات الإنسانية الأوروبية التي كانت تقدم له الدعم ، ويمر النظام اليوم بعزلة سياسية إقليمية ودولية وضائقة اقتصادية ، وأصلت البلاد إلى أقصى درجات الضيق والحرمان المعيشي ، الأمر الذي جعل النظام يهاجم المنظمات الدولية موزعا لها الفشل ، ابتداء من منظمة الوحدة الإفريقية ومروا بجامعة الدول العربية والأنظمة السياسية الدولية في المنطقة ، وانتهاء بالأمم المتحدة .

الباب الثاني

الرؤية السياسية للمؤتمر الإسلامي الإرثي

أولا : على الصعيد الذاتي :

المؤتمر الإسلامي الإرثي تنظيم دعوى سياسي ، يعمل على إصلاح الوضع الإرثي ورفع معاناة الشعب، ويسعى لتحقيق الحرية والعدل ، وإعلاء قيم الدين والفضيلة ، وتكريس مبادئ الشورى ، وبسط الأمن والاستقرار ، وفق رؤية معتدلة تنطلق من المنهج الإسلامي مستصحباً الأعراف والقيم الفاضلة للمجتمع ، تحقيقاً لسعادة الإنسان الإرثي في دنياه وآخرته .

النشأة والتكوين :

نشأ المؤتمر في ٢٥/٢/١٤٢٧هـ - ٢٦/٣/٢٠٠٦م بمبادرة من شخصيات إسلامية إرثية ، كان لها عطاء ملموساً في الساحة الوطنية السياسية والدعوية ، شاركت في العمل ضمن التنظيمات الإسلامية السياسية ، وكان لهذه الشخصيات آراؤها الخاصة في التعاطي السياسي والشعبي ، حيث اتفقوا على تكوين تنظيم على أساس فكري ، ورؤية عمل جديدة تفتح على الشعب الإرثي وتتعاظم مع الوضع في الداخل والخارج بصورة واقعية وموضوعية ، مراعية الظروف والمتغيرات التي تمر بها البلاد ، وذلك وفق المنهجية الإسلامية التي تمثل المرتكز الأساسي لفكر التنظيم وتصوراتهِ ورؤاه العامة والخاصة . فالمؤتمر الإسلامي إضافة جديدة في الجهد الوطني وفي الطرح السياسي ، وهو قالب وطني يحاول أعضاؤه أن يقدموا من خلاله واجبه وجهدهم خدمة لبلدهم ، منطلقين دوماً في دائرة الخير وتوسيعها ، وساعين لتضييق دائرة الشر وتقليلها .

وقد مر المؤتمر بمرحلة انتقالية استمرت عاماً منذ تاريخ نشأته ، هدفت هذه المرحلة إلى تجميع أفكاره ولملمة أطرافه وترتيب أوضاعه ، تمهيداً للانتقال إلى مرحلة دستورية ، مؤسسة وواضحة المعالم ومحددة الرؤية والمهمة ، والحمد لله فقد دخل المؤتمر هذه المرحلة بعد أن تمكن من عقد مؤتمره العام الأول بتاريخ ٤/٣/١٤٢٨هـ ، ٢٣/٣/٢٠٠٧م الذي رسم فيه رؤيته الكاملة في كل الأدوار المنوطة به .

رؤية التنظيم :

يطمح المؤتمر الإسلامي الإرثي أن يكون تنظيمًا مؤسسيًا قويا ومتكاملا ورائداً وفعالاً وسط مجتمعه .

طبيعة المؤتمر الإسلامي :

- المؤتمر الإسلامي تنظيم إسلامي فكري وممارسة يقوم بثلاثة وظائف رئيسية هي :
 ١. الوظيفة الدعوية ، وذلك بالعمل على هداية الناس وإرشادهم إلى الحق والخير ، وتعليمهم أمور دينهم وفق منهج أهل السنة والجماعة .
 ٢. الوظيفة السياسية ، وذلك بالسعي في أمور الخلق بما يكونوا به أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد ، والعمل على الاستقرار السياسي والأمني للوطن ، من خلال تأمين الحريات والحقوق .

٣. الوظيفة الاجتماعية ، وذلك بالعمل على رفع معاناة الشعب الإرتري والإسهام في توفير مقومات الحياة والعيش الكريم له ، والتنمية التي تحقق الرفاهية والازدهار للمجتمع .

- المؤتمر الإسلامي جزء من المجتمع الإرتري يؤثر عليه ويتأثر به .
- تتبع رؤى المؤتمر ومواقفه الخاصة والعامة من خلال تقديراته لظروفه الخاصة ومحيطه الاجتماعي والسياسي عبر وسائله التنظيمية المتنوعة ومؤسساته المتخصصة ، وفق مبادئه وأهدافه. فقد تتوافق أفكاره وآراؤه ومواقفه مع الآخرين أحيانا ، وقد تتباين . فحالات التوافق تكون أرضية مشتركة للتعاون والتنسيق وتوحيد الجهود المشتركة ، وحالات عدم التوافق تكون مجالاً للحوار والمناقشات والنقد والمراجعة.
- المؤتمر الإسلامي تنظيم عام مفتوح لكل الإرتريين الذين يؤمنون بتوجهه ويقتنعون برؤيته ويلتزمون بسياساته ونظمه ، يجمع كل الفئات المهنية والاجتماعية ، رجالاً ونساء ، يجمع بين النخبة التي تتحمل أعباء التنظيم وقيادته ، و بين الشعبية الجماهيرية التي تناصره وتؤيده وتعزز دوره في الحياة السياسية ، وذلك في إطار حشد كل الإمكانيات والقدرات الإرترية وتوجيهها في خدمة المجتمع والبلاد .
- يهدف تنظيم المؤتمر إلى تلبية كل احتياجات المستويات الاجتماعية الإرترية والفئوية قدر الإمكان ، ويسعى لتأمين رغباتها وتحقيق أشواقها وأمالها .

المبادئ والقيم والمنطلقات :

لكل تنظيم خصوصياته الفكرية وإطروحاته السياسية المؤسسة على قراءته وتفسيراته للواقع الذي يعمل فيه ، وبما أن المؤتمر سيتعامل مع واقع إرتري مليء بالتنوعات المختلفة على المستويات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والحضارية ، ينبغي عليه تحديد مبادئه الخاصة به والتي تضبط حركته وسلوكه في عالم الابتلاء والتدافع ، ومعلوم أن هذه المبادئ لا تقوم بذاتها ولا تعمل بمفردها ، وإنما تحتاج إلى برامج تنفيذية محددة لتكون حية وفاعلة في حياة الناس ، والمبادئ التي يقوم عليها المؤتمر هي :

١. الإسلام ، وهو المصدر الرئيس والمكون الأساس في كافة مناحي الحياة للمجتمع الإرتري .
٢. الشورى ، مبدأ أساسي من مبادئ الإسلام في السياسة والحكم والاجتماع ، وهي مجال للمشاركة والتناصح ، وأمان من التخاصم والانشقاق والتفرق والانحراف .
٣. العدل ، وهو قيمة دينية وإنسانية ، وسبب لانتظام الحياة وصلاحها ، وركن هام لتحقيق الأمن والاستقرار ونماء المجتمعات والأمم .
٤. الحرية والمساواة والرحمة والتعاون على البر والوحدة والشفافية والكرامة الإنسانية قيم شرعية ومبادئ سامية يقوم عليها النظام الصالح ، وتعد دعائم للحكم الراشد .
٥. الاستقامة الإدارية وتكافؤ الفرص من المسلمات التي ينبغي أن تجد الرعاية من الجميع .
٦. إقامة علاقات خارجية مبنية على حسن الجوار ، وتنمية المنافع المشتركة ، وعدم التدخل في شؤون الآخرين .
٧. رعاية كيان الأسرة وحمايتها ، وتهينة المناخ في داخلها حتى تسودها الرحمة والمودة والتكامل وتقديس الحياة الزوجية .
٨. رعاية الحالات الخاصة من الأرمال والأيتام ومعاقبي الحرب وأسر الشهداء واجب شرعي وإنساني .
٩. ترسيخ ممارسات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وقبول الرأي الآخر وإشاعة النقد الذاتي ضمانات أساسية لاستمرارية وبقاء المسيرة في الطريق الصحيح .
١٠. اللغة العربية والتقرينية لغتان وطنيتان رسميتان في إرتريا مع وضع الاعتبار للهجات المحلية الأخرى .

١١. إقامة اقتصاد يحقق التوازن والاكتفاء الذاتي ويسد الحاجات الأساسية ، ويقضى على الاستغلال والاحتكار .
١٢. المحافظة على سيادة إرتريا ووحدتها أرضا بحدودها الجغرافية التاريخية ، وشعبا بتنوعه الديني واللغوي والعرقى .

أهداف المؤتمر :

- يهدف المؤتمر الإسلامي الإرتري لتحقيق الأهداف التالية :
١. بناء التنظيم الرائد الفاعل قصدا ووجهة ، فكرا ومنهجيا وممارسة .
 ٢. الارتقاء بمنسوبي التنظيم وتعميق التزامهم السلوكي والأخلاقي .
 ٣. السعي لترسيخ قيم الدين والأخلاق الفاضلة وكريم الأعراف في المجتمع الإرتري.
 ٤. الدفاع عن مصالح الشعب الإرتري ، وتوفير الحياة الكريمة والأمانة لكل الإرتريين وتحقيق تطلعاتهم في التقدم والرقى .
 ٥. إشاعة روح التسامح والتعايش والوفاق الوطني بين الإرتريين ، ودعم التقارب والالتفاف والتوحد حول القضايا والمصالح العليا المشتركة بينهم .
 ٦. التعاون الايجابي والتعاقد مع القوى الوطنية لتقوية وتمتين أسس الوحدة الوطنية ولمواجهة التحديات والمتطلبات الوطنية .
 ٧. السعي لإقامة نظام حكم يؤمن الحريات والحقوق ويبسط العدل والأمن ، ويقوم على تقسيم السلطات ، وحيادية الخدمة المدنية ، وقومية الأجهزة النظامية لكل الإرتريين.
 ٨. إرساء علاقات تعارف وتعاون بين شعوب دول الجوار ودعم السلم الإقليمي .
 ٩. التعاون والتكامل مع المحيط العربي والإفريقي والدولي بما يؤمن مصالح إرتريا.

سياسات المؤتمر :

١. استخدام كافة الوسائل المشروعة والممكنة في تحقيق الأهداف المحددة .
٢. اعتماد الحوار والتباحث حول الشأن الإرتري ومشكلاته مع كل الأطراف المعنية وسيلة أساسية ولها أولية في تسوية المشكلات وحلها وفي تكوين موقف عام يؤمن مصالح البلاد ، ويدراً عنها الأخطار.
٣. انتهاج التدرج في إصلاح الواقع الإرتري وفق أولويات محددة حسب الظروف والإمكانات وضرورات الوقت والواقع .
٤. الأخذ بالوسطية والاعتدال ، والبعد عن الإفراط والتفريط في كافة المناحي والقضايا ترسيخا للخيرية والإيجابية .
٥. التعامل مع المتغيرات والمستجدات بمرونة وتكيف صحيح من غير تنازل عن المبادئ أو انحراف عن الرؤية المحددة التي يسعى التنظيم للوصول إليها .
٦. تطوير الإمكانيات الذاتية وتنمية قدرات التنظيم في كافة مجالات العمل حسب الأولويات المحددة.
٧. رعاية المصلحة العامة والعمل من أجل الأهداف المشتركة ، وبذل التضحيات وتفويت الفرص على كل متربص وكاند .
٨. التعاون والتنسيق مع كل القوى السياسية الإرترية فيما يحقق المصلحة للبلد والمجتمع ، وإيجاد صيغ مشتركة معها وفق أسس ومبادئ وطنية موحدة .
٩. التعاون مع المحيط الإقليمي على مستوى الحكومات والقوى السياسية فيما يحقق أمن واستقرار المنطقة وتنميتها ورفاهيتها .
١٠. بناء العلاقات مع الحكومات والمنظمات والأحزاب الدولية ، والاستفادة من إمكانياتها ومواقفها لمصلحة البلاد .
١١. تشجيع المنظمات الإرترية الوسيطة (منظمات المجتمع المدني) .

المقومات والتحديات :

بالرغم من حداثة التنظيم في نشأته وظهوره في الساحة الإرترية ، فإن قياداته وكوادره وأعضائه عملوا في المجال السياسي والتنظيمي في تنظيمات إرترية أكسبهم ذلك قدرا من الخبرات والمعرفة السياسية والتنظيمية ، وقد وضح أثر ذلك في الصورة التنظيمية التي ظهر بها المؤتمر الإسلامي في الساحة الإرترية والتي أثبت فيها وجوده كقوة تنظيمية حديثة تتمتع بإمكانيات وقدرات ذاتية تمكنه من القيام بدوره ومسئوليته . ويمكننا أن نورد أهم المقومات والإمكانيات التي تتوفر للمؤتمر الإسلامي :

أولا: امتلاك رؤية شاملة متوازنة وبرنامج سياسي واضح يعبر عن وجهة نظر التنظيم في القضايا الحياتية الهامة في إرتريا ، المبنية على تحقيق السعادة في الدنيا والآخرة ، والمنطلقة من المرجعية الإسلامية ، والمستصحة لظروف الواقع بمنهجية معتدلة ، تتجنب المغالاة والتساهل، والانغلاق والانفتاح ، والتهور والجبن ، والتشدد والتميع ، وتحافظ على التوازن بين المثالية والواقع ، وبين المطلوب والمقدور، تسير على التدرج في الإصلاح وفق أولويات مرتبة ، بمرونة تحافظ على المبادئ والقيم الأساسية المكونة لهذا التنظيم ، وتساعد على تفادي وتجاوز العوائق والتحديات .

ثانيا : وجود قيادة وكوادر واعية بمسؤولياتها وواقعها ، تمتلك علما وخبرة تؤهلها لإدارة عمل تنظيمي وسياسي ، تؤمن بالشورى والمشاركة الواسعة ، وتعتمد الشفافية في إدارة عملها ، تجمع الناس على الحب والعدل ، وتسعى لترسيخ هذه القيم في نفوس أعضاء التنظيم .

ثالثا : قاعدة جماهيرية وشعبية متحمسة للتنظيم وبرامجه ، صادقة الولاء ، مستعدة لتحمل أعباء التنظيم، والتضحية بما تملك من وقت ومال ونفس في سبيل تحقيق أهدافه ، تتميز بالتنوع العلمي والمناطقى والعمرى والفنوي والجنسي ، منتشرة في الداخل والخارج .

رابعا : علاقات طيبة مع كل القوى السياسية الإرترية ، وسمعة حسنة لدى أوساط الشعب الإرترى ، وقبول عام لرؤى وسياسات المؤتمر الإسلامي .

خامسا : المؤسسات والهيكل التنظيمية الشاملة ، موزعة فيها المهام والمسؤوليات تعمل بشكل منظم وفق اللوائح الضابطة لذلك .

إن ما ذكرناه من إمكانيات ومقومات تبقى محدودة ، تتطلب تعزيزا وتقوية ، وإضافة لمقومات أخرى ضرورية . وفي مقابل هذه المقومات والإمكانيات توجد دائما تحديات داخلية وخارجية تبطئ بسير العملية وقد تعوقها أحيانا من التقدم ، ومن أهم تلك التحديات والعوائق :

1. وجود مؤسسات التنظيم خارج الوطن بسبب دكتاتورية النظام ، مما يضعف تأثيره في داخل الوطن.
2. الإمكانيات المادية تمثل تحديا آخر ، حيث إن عمليات البناء والتقدم في العمل تتطلب قدرا كبيرا من الإمكانيات حتى يحقق التنظيم طموحاته ويقوم بدوره على أفضل وجه .
3. النظام الدكتاتوري الطائفي المسيطر على البلاد ، والذي أهان كرامة الإنسان الإرترى ، وحرمه من حقوقه الدينية والسياسية والحياتية .
4. عدم الاستقرار الأمني والسياسي لمنطقة القرن الإفريقي والتي تعتبر إرتريا جزءا منها ، أصبح يؤثر سلبا على أداء التنظيمات السياسية ويتحكم في أدوارها .
5. السياسة الدولية التي تتحكم عليها بعض القوى الدولية وفق مصالحها وتوجهاتها تفرض صعوبات على التحرك السياسي بشكل رسمي على الصعيد الدولي والاستفادة من الإمكانيات والمواقف الدولية لصالح شعبنا وتنظيمنا .

مهام ووظائف التنظيم الداخلية :

كل تغيير يبدأ من النفس وينبع من الذات ، سواء كانت تلك الذات حقيقية أم اعتبارية (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) ، ولعل الواقع الإرترى شديد التعقيد وبالغ التأزم والخرج ، يحتاج إلى إعداد نوعي عال لكل من يهدف إلى التغيير فيه نحو الأفضل ، كما أنه يحتاج إلى تسخير كافة الطاقات والإمكانيات مع الاستفادة من كل تجارب الماضي القريب والبعيد ، تفاديا للزلل والخطل ، وصقلا للأفكار

والرؤى تمحيصا وتخليصا ، مع الإبداع والتجديد في الوسائل والطرائق ، وصولا إلى كبرى المقاصد من خلال الممكن والمتاح، بعيدا عن ضبابية الرؤية واضطراب المنهج وسياسات المزايدة والمكايده ، وأخذا بمعقول ومقبول الحكمة من الأسباب الشرعية للنصر والتأييد بتقوى الله واجتماع المؤمنين على الإحسان والأخوة والتعاون مع الآخرين على العدل والبر ، ورفع الظلم ، ويمكن الخلوص في ذلك كله إلى ما يلي :

- بناء أجهزة التنظيم ومؤسساته بصورة أقوى ، وتأهيل أفرادها في كل المجالات والتخصصات العلمية والعملية (الطلابية ، الأمنية ، التنظيمية والإدارية ، السياسية ، الإعلامية ، العسكرية) بما يتناسب مع تطلعات التنظيم وطموحاته الكبيرة ويتناسب مع المرحلة المقبلة والمسئوليات العظام .
- بناء تنظيم يقوم على المؤسسة العلمية المرتكزة على القيم الفاضلة للمجتمع الإرتري ، يستوعب كل الإشكالات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تعاني منها القضية الإرترية منذ فترة تقرير المصير وإلى اليوم .
- الانفتاح الداخلي بالحوار والشورى في ظل الأخوة ورعاية المصلحة ، مع التعاون والتطوع والحسنى كسبا لكافة القطاعات .
- الالتزام الأخلاقي والمنهجي حرصا على التميز والتفوق الحقيقي بفعل الخير وصالح العمل .
- انتهاج سياسية التخصص وتقاسم الأعباء في العمل .
- القيام بمسح علمي دقيق للأوضاع والأنشطة والاحتياجات وميادين العمل حتى نستطيع أن نوفر شرطا مهما للتفوق واطراد التقدم ، ومن أجل ذلك تشكل دوائر تقوم بالمسوحات والاستطلاعات لتوفير الأرقام الضرورية لفهم الأوضاع وإصلاحها .
- ضرورة فهم متطلبات الحركة الاجتماعية ، وفهمها يتطلب الانفتاح عليها ، وهذا الانفتاح هو الذي يطور رؤانا وإطرحاتنا الإصلاحية ، وأن نستجيب لهذه المتطلبات في مبادرات إصلاحية وتنموية وخدمية .
- العمل وفق خطة استراتيجية موضوعة بطريقة علمية وموضوعية .
- إيجاد تيار شعبي يتجاوب مع اطروحات التنظيم ، ويشارك في عملياته التغييرية والإصلاحية بصورة فاعلة بجعل المؤتمر الإسلامي تنظيما جامعا يستوعب كل أبناء وفئات المجتمع الإرتري بتنوعاتهم المتعددة ، ويؤكد على هذا التنوع في تكوينات هياكله وقياداته وبرامجه وشمول خدماته .

ثانيا : على الصعيد الوطني :

ونعني بالصعيد الوطني المحور الإرتري : المجتمع والقوى السياسية الإرترية حكومة ومعارضة . ويمكننا تصنيفه على أربع : المجتمع الإرتري ، التنظيمات الإسلامية ، فصائل المعارضة الأخرى ، النظام الحاكم .

(أ) المجتمع الإرتري :

إن الوضع السيئ الذي عاشه المجتمع الإرتري في عهوده الماضية لم تساعده في بناء شخصيته المتميزة ، وفقد فيه الإرادة الحرة والثقة بالنفس وأفترق إلى الكثير من المقومات التي تجعل منه مجتمعا ناضجا مدركا لمسئولياته وأدواره ، وذلك بسبب ما تعرض له من سلب لحقوقه وحرياته الأساسية ، ونعتقد أن أولى خطوات بناء غد مشرق في بلادنا هي الاهتمام بالمجتمع وإحداث تغيير حقيقي فيه ، يرتقي به نحو المدنية والوعي بحقوقه وواجباته ، وذلك بالآتي :

- جعل الأولوية لحقوق الإنسان الأساسية التي تشمل دينه وحرية واحترام رأيه وأمنه النفسي والاجتماعي واستقراره العاطفي واستغلاله لطاقاته وإمكانياته من خلال مدافعاته في الحياة وبنائه الحضاري لشخصه ومجتمعه .

- إصلاح المجتمع ، فصلاح السياسة مرهون بصلاح المجتمع ، وصلاح المجتمع لن يتم إلا بوجود المؤسسات الأهلية المدنية من مراكز ثقافية واتحادات ونقابات وجمعيات وهيئات الإصلاح والإغاثة والمعونة الاجتماعية ومراكز البحوث والدراسات والإحصاء ومعرفة الرأي العام ... ، ولا يمكن أن توجد هذه المؤسسات الأهلية المدنية إلا في مناخ الحرية .
- تنمية وعي المجتمع بالثقافة التي تؤهله للقيام بواجب الرقابة السياسية على أسس حضارية تعصم المجتمع من التفكك والانزلاق المدمر ، ومقاومة كل تسلط ودكتاتوري ، وكشف أخطائه وانحرافاتة .
- الارتقاء بالمجتمع إلى النضج المدني بأن يكون ولاؤه على البرنامج السياسي والفكري وليس على أسس قبلية أو عرقية .
- الاهتمام بصحة الإنسان وخاصة المرأة والطفل ، وتوفير الدواء والطبيب المقنن والعيادات والمستشفيات المؤهلة لاستقبال وعلاج الحالات المرضية المتعددة .
- محاربة الفقر وتوفير البنيات التحتية للتنمية وتقديم المساعدات خاصة للأرامل والأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة .
- التركيز على التعليم الذي هو سر النهضة الحضارية لمجتمعنا ومفتاح تقدمه نحو النماء والرقى ، وذلك من خلال العمل على :
 - ١ . ربط التعليم بقيم المجتمع ومثله العليا النابعة من تراثه وعقيدته .
 - ٢ . مجانية التعليم في كافة المراحل ، وإلزاميته في المراحل دون التعليم العالي .
 - ٣ . محو الأمية والسعي للقضاء عليها تماما .
 - ٤ . الارتقاء بمستوي التعليم من خلال تطوير المنهج والمعلمين .
 - ٥ . إلغاء التعليم بلغة الأم ، وأن تقتصر لغة التعليم على اللغتين المعتمدتين (العربية والتقرينية) .
 - ٦ . إتاحة المجال للتعليم الديني عبر مؤسسات خاصة به .
 - ٧ . زيادة المؤسسات التعليمية وتوزيعها في جميع أنحاء البلاد لتشجيع المجتمع على تعليم أبنائهم .

(ب) التنظيمات الإسلامية الإرترية :

- إن المنهج الإسلامي الذي نؤمن به يوجب علينا نحن المسلمين أن تكون علاقاتنا مع إخواننا الذين نلتقي معهم في المنهج أقوى وأفضل من غيرهم ، وأن نصل معهم إلى درجة التوحد أو التعاون والتوالي على البر والتقوى لتحقيق الأهداف المشتركة والدفاع عن أنفسهم وأعراضهم ، وفي هذا الإطار يسعى المؤتمر الإسلامي بالآتي :
- ١ . تدعيم أواصر الأخوة والرابطة الإيمانية مع التنظيمات الإسلامية .
 - ٢ . العمل على تعزيز وترسيخ مبدأ الحوار البناء فيما يحدث من مشكلات بينية ، وتجنب دواعي الاحتكاكات والمواجهات .
 - ٣ . التعاون على البر والخير ، وبذل النصح وتنسيق الجهود ، وصولاً إلى وحدة الصف المبنية على أسس ومبادئ راشدة وواضحة تستوعب التباينات ، وتتجنب كافة السلبيات التي أدت إلى الانقسامات السابقة .
 - ٤ . إذا تعذرت الوحدة في جماعة أو تنظيم واحد فلا أقل من العمل على تشكيل كتلة جامعة لكل التنظيمات الإسلامية في برنامج عام يوحد مواقفها ويحدد أولوياتها وينسق بين جهودها على المستوى الوطني .

(ج) فصائل المعارضة الأخرى :

إن الحالة الداخلية التي تعيشها المعارضة الإرترية سواء في إطار التحالف الديمقراطي أو كل تنظيم على حدة لم تكن حالة جاذبة للشعب الإرتري ولا للدول المتفهمة للمعارضة لأن تضع فيها الثقة والآمال الكبيرة ، الأمر الذي يفرض على المعارضة إجراء مراجعة في أسلوب معارضتها ومنطلقاتها من جديد وتفعيل دورها ، وفي هذا الاتجاه سيعمل المؤتمر الإسلامي على الآتي :

- ١ . تنمية وتدعيم العلاقات المميزة معها وتطوير قنوات الاتصال والحوار ، وصولاً لتحقيق الأهداف العامة المشتركة .
- ٢ . الحفاظ على كافة المكتسبات الوطنية ورعايتها .
- ٣ . العمل على تجميع القوى السياسية الإرترية في كتل حسب توافقاتها لتقليل عددها وتسهيل لإدارة العملية السياسية بشكل أرقى .
- ٤ . التعاون والعمل المشترك على المستوى الوطني مع كافة القوى السياسية الإرترية المناوئة للنظام ، والعمل معها في برنامج الحد الأدنى المتفق عليه من جميع الأطراف .
- ٥ . بذل الجهود وسط المعارضة للوصول إلى اتفاق بين قوى المعارضة على الرؤية والصيغة المناسبة التي تحكم بها إرتريا في الفترة القادمة .
- ٦ . الخروج من حالة الركود إلى النشاط والفاعلية بتحريك ودفع عمل المعارضة إلى القيام بمبادرات جادة وفاعلة بالاعتماد على الذات لفرض الواقع السياسي الذي تريده المعارضة .
- ٧ . الدفع في إقامة برامج تعبوية وجهود موحدة تستهدف حشد الجماهير وكسب المواقف المؤيدة لها داخليا وخارجيا ، وذلك من خلال تنظيم حملات موجهة تستخدم آليات ووسائل فاعلة .

(د) النظام الحاكم :

لما كانت معاناة الشعب الإرتري من النظام الحاكم من الجلاء والوضوح بمكان فإن المؤتمر الإسلامي قد آل على نفسه العمل على التصدي لطغيانه ومقاومة عدوانه بشتى الوسائل الممكنة والأساليب المتاحة ، ومن ذلك :

- ١ . تعرية وفضح ممارساته الإجرامية وتصرفاته اللامسئولة على الصعيد الداخلي والمحلي والإقليمي من خلال كافة المنابر الإعلامية .
- ٢ . إزكاء وتدعيم روح المقاومة بكافة أشكالها لدى الشعب الإرتري مع تنويع آليات المواجهة .
- ٣ . تفعيل العلاقات المحلية والإقليمية والدولية لممارسة الضغوط على النظام لحمله على تعديل سلوكه أو تخليص الشعب منه .

(هـ) قضايا وطنية هامة :

هناك عدد من القضايا تمثل محاور أساسية في العملية السياسية إذا تم الاتفاق عليها على المستوى الوطني من كل القوى السياسية التي تمثل واجهات المجتمع في فكره وثقافته واجتماعياته ، نستطيع أن نوجد دولة راشدة مستقرة ، يتعايش أهلها بسلام واحترام ، ومن هنا نعرض هذه القضايا ورؤيتنا فيها:

أولا : الدين والدولة :

يعد الدين مكون أساسي من مكونات المجتمع الإرتري ، ومن خلال التجربة الإرترية تأكد تأثيره على الحياة السياسية ، وأنه عامل أساسي وحاضر في المعادلات السياسية بشكل وآخر ، وعلى هذا فإن محاولة إقصاء الدين عن الحياة السياسية أمر غير ممكن بالنسبة للمسلمين إذا كنا نقر بحق وحرية التدين ، وإن الدين يطالبوننا بقبول إسلام لا صلة له بحياتنا كلها في الوقت الذي يزعمون فيه بحرية التدين لكل مواطن يتناقضون مع أنفسهم .

وعليه فإن من ضمن المقاربات التي ينبغي أن تجرى لاستقرار الوضع السياسي وللوصول إلى سياسة متوازنة الإقرار بالواقع الديني الذي يشكل زاوية هامة في مكونات مجتمعنا ويؤثر على مواقفه وتعاطيه السياسي ، وبالتالي علينا أن نستصحبه في موازنتنا السياسية ، لا أن نتعامل معه بالإقصاء أو التجاهل.

ثانيا : الهوية والثقافة :

لم يتوصل الإرتريون حتى اليوم بشكل متفق إلى تحديد الهوية الإرترية ، فهي قضية تباينت فيها الرؤى والمواقف ، وحدث فيها تجاذب بين الأطراف الإرترية كل باتجاهه حسب دينه وثقافته ، وحين ننظر إلى واقع المجتمع الإرتري بصورة صادقة وموضوعية نجد أنه يتكون من مكونات دينية وثقافية وإثنية متعددة ، وإذا نظرنا إلى محددات الهوية نجدها تتمثل في : اللغة والدين والثقافة والأرض والتاريخ والمصير المشترك ، وبالنظر إلى التعدد الديني والثقافي والإثني من جانب ، وإلى محددات الهوية من جانب آخر نستطيع أن نقول إن إرتريا توجد فيها هويتين.

وإن تنكر إحدى الهويتين من أي طرف يعني إلغاء الآخر بكل مكوناته الثقافية والدينية والاجتماعية ، وعليه فإن تحديد الهوية العامة لإرتريا تتطلب حوارا عميقا بين القوى السياسية قائما على أرضية الإقرار بتعدد المكونات للمجتمع الإرتري ، ويتطلب إثبات وجوده في الهوية العامة بشكل واضح حتى لا يستغل الغموض في الهوية من قبل الأنظمة في صياغة المجتمع الإرتري وإدارته وفق الهوية التي يفتنح بها .

أما الثقافة فتعني الارتقاء بخصائص وصفات ومزايا الانسان وحسن تأهيله وتربيته واكسابه مجموعة معارف تساهم في تشكيل شخصيته ، وتكوين نظرته إلى الكون والحياة وتجديد هدفه ، وتكوين نسيجه العام . وينبغي أن تكون الثقافة منضبطة ونابعة من قيم المجتمع الأخلاقية ، توظف في إرساء معاني القيم النبيلة ، وتنمي من التراث الشعبي كل ما يجسد خصائص المجتمع الدينية ، وتهتم بتوعية المواطن بخصائصه الذاتية ومكوناته الثقافية ، وتمليكه معايير القبول والرفض الصحيحة لكل وافد من الخارج ولكل ما خلده الأجداد من عادات وتقاليد .

إلى جانب ذلك الاهتمام بحماية المجتمع من أدب المجون والخلاعة ، وكشف مساوئ الانفلات من الروابط الأخلاقية من خلال تكوين جمعيات ثقافية وإصدارات تربوية .

ثالثا : الدستور :

يعتبر الدستور قمة النظام القانوني في الدولة ، ووجوده يعني إقامة النظام السياسي والقانوني لأنه ينشئ السلطات المختلفة ويحدد اختصاصاتها وكيفية ممارستها كما يحدد نظام الحكم في الدولة ويوضح كيفية اختيار الحاكم ويبين سلطاته وحدودها . ومن أجل استقرار الوضع السياسي الإرتري ينبغي وضع دستور تشارك في وضعه كل أطراف العملية السياسية الإرترية ويحظى بتوافق وطني ، ينظم الحياة السياسية على أسس واضحة وثابتة تعتمد على المكونات المتعددة للمجتمع الإرتري الدينية والثقافية والإثنية ، ويؤمن الحقوق والحريات بصورة منضبطة وعادلة ، تمنع من الصراعات والمهاترات .

رابعا : التعددية السياسية :

فالتعددية السياسية في إطار الوحدة هي الإدارة السليمة للتنوع الاجتماعي في إرتريا من خلال المشاركة السياسية العادلة طبقا للضوابط والشروط التي ترضيها كل القوى السياسية في المجتمع والتي تجعل منها مصدرا للتكامل واستمرار الحياة الإرترية ودفع مسيرتها والحفاظ على مصلحة الوطن ، وتمنعها من الانفلات إلى صراع معيق يضر بمصلحة البلد ، ولكي تكون التعددية فاعلة ومؤثرة لابد أن ترتبط بالتكوين الفكري والسلوكي لمجتمعنا .

خامسا : نظام الحكم لإرتريا :

من أهم القضايا التي تشغل بال كل المهتمين بالشأن الإرتري من تنظيمات سياسية إرترية وحكومات مجاورة وعالمية النظام الذي يخلف النظام الحالي . وعليه نرى أن تشهد المرحلة القادمة حراكا فكريا جادا بين فصائل المعارضة حول تحديد صورة الحكم المناسب الذي يضمن لبلدنا استقرارا سياسيا وأمنيا واجتماعيا ، وباعتبارنا نمثل طرفا سياسيا في الوضع الإرتري نقترح أهم الملامح لهذا النظام من وجهة نظرنا ، على النحو التالي :

- يحافظ على وحدة إرتريا أرضا وشعبا بالحدود المعروفة .
- يختار نظام الحكم اللا مركزي ، الذي يوزع الاختصاصات بين الجهاز المركزي للدولة والوحدات الإدارية المحلية فيها ، ويمنح هذه الوحدات سلطة البت والتقرير فيما يتعلق بالاختصاصات التي خولها لها القانون على أن تخضع لرقابة وإشراف السلطة المركزية بهدف الحفاظ على وحدة الدولة .
- يقوم على التداول السلمي عبر الانتخابات العامة الحرة والنزيهة ، والتي تجرى بشكل دوري وفق ما يحدده الدستور .
- يعمل بالتعددية السياسية وبتيح فرصة المشاركة السياسية العادلة طبقا للضوابط والشروط التي ترضيها كل القوى السياسية في المجتمع .
- يؤمن كافة الحقوق والحريات الأساسية للمواطن وتكون مثبتة في الدستور .
- يتأسس بناء على دستور جديد تشارك في وضعه كل أطراف العملية السياسية الإرترية ، ويفصل في القضايا الجدلية والتباينات الموجودة في المجتمع الإرتري بتوازن ، مستصحا مكوناته وقيمه الثقافية والدينية والاجتماعية دون إقصاء أو تجاهل .

سادسا : الحقوق والحريات :

للإنسان الإرتري حقوق وحريات عامة أساسية يجب أن تتوفر له حتى يحس بوجوده وكيونته ، يمارسها بكيفيات منظمة ومنضبطة تمنع التعدي على حقوق وحريات الآخرين من جهة ، وعدم التعسف في استعمالها من جهة أخرى ، وإن انعدام الحرية هو بداية النهاية لأي نظام سياسي ، وتنظيم الحقوق والحريات ورعايتها تمثل قدرة الدولة . ومن أهم هذه الحقوق التي ينبغي أن تكفل للمواطن الإرتري : حق الحياة واحترام كرامته وعدم المساس بها إلا بحق ، وحق الأمن بأن يعيش آمنا في وطنه من غير رهبة وخوف وأن لا يتعرض للمساءلة والاعتقال والأذى إلا بقانون ، وحق المشاركة السياسية وأن توفر له كل الضمانات التي تمكنه من ذلك ، وأن يكفل له حق التملك لأموال خاصة ، وأن يتصرف فيها بالطرق الشرعية والقانونية ، وحق العمل بما يضمن له العيش الكريم . كما ينبغي أن تكفل للمواطن الحريات : حرية العقيدة بأن لا يكره أي فرد على اعتناق عقيدة معينة أو ترك عقيدته ، وحرية الرأي والتعبير بالأسلوب الذي لا يكون فيه اعتداء على الآخرين ونشر الإلحاد والفساد والانحلال ، وحرية التنقل من مكان إلى آخر داخل البلد وخارجه ، وحرية اتخاذ المسكن الذي يراه مناسباً . وهذه الحريات يجب أن تكون منضبطة لا تتعدى على حريات الآخرين ولا تضر بهم (لا ضرر ولا ضرار).

سابعا : الحوار الوطني :

الحوار وسيلة فعالة لتفاعل الفكر السياسي ، والاهتمام بالحوار يعمق الوعي بالحقوق والمصالح وينبذ العنف ، ولأجل أن يصل الحوار إلى حلول ونتائج إيجابية تساعد في حل المشكلات السياسية والاجتماعية وتجاوز الكثير من العقبات نحو التفاهم والبناء ينبغي أن يقوم على الأسس التالية :

١. الإقرار بوجود تعدد وتباينات دينية وثقافية واجتماعية في المجتمع الإرتري ، ولا يكفي الإقرار بوجوده فقط إنما ينبغي أن يكون ذلك حاضرا في حواراتنا ومعادلاتنا السياسية باعتباره المادة الأساسية التي نتحاور عليها .
٢. اعتماد الصراحة والصدق في المناقشات الحوارية والحرص على الوحدة الإرترية .
٣. تقديم المصلحة العامة التي يشترك فيها الجميع على المصلحة الخاصة والبعد عن الأنانية والمصلحة الضيقة .
٤. الوفاء والالتزام بالنتائج التي نتوصل إليها والجدية في إنزالها، في الميدان العملي .
٥. إدارة الحوارات بطريقة تعتمد على حيثيات واقعية محددة بشكل موضوعي .

ثامنا : التعايش الوطني :

- التعايش الوطني هم مشترك لكل الإرتريين ، والشعب الإرتري يتميز بتعددية قبلية وعرقية ولغوية ، وثنائية دينية وثقافية (مسلمين ومسيحيين) ولكل جهة خصائصها وميزاتها لا يمكن إنكارها وتجاهلها، كما لا يمكن استقرار هذا الشعب المتعدد في تكويناته من غير احترام هذه الخصائص . وأنه مهما كانت نظرة المسلمين والمسيحيين لإرتريا متباينة فلا يستطيع طرف أن يتجاهل الآخر في صياغة هوية الوطن باعتبار أن كلا منهم يشكل مكونا أساسيا في المجتمع الإرتري ، ومن هنا تبدو مسألة التعايش ضرورة وطنية ومن أهم مقومات التعايش :
١. عدم المساس بسميات كل طرف وعدم تجاهلها في المجتمع الإرتري مع إبقاء حالة التحاور والمجادلة والتي هي أحسن .
 ٢. إيجاد عقد اجتماعي يستوعب خصائص المكونات الثقافية والدينية للمجتمع الإرتري بتوازن جديد يحقق توافقا عاما ، مع احتفاظ كل طرف بمرجعياته ومبادئه ، من خلال فتح الحوار لحل تناقضات الساحة وخلافاتها السياسية .
 ٣. الدعوة إلى مؤتمر مصالحة وطنية تحمي البلاد من الأخطار المرتقبة .

تاسعا : اللغة :

نص دستور البلاد في فترة تقرير المصير على اعتماد اللغتين العربية والتقرينية لغتين رسميتين ، وهذا أيضا موضع اتفاق بين القوى السياسية الإرترية اليوم ، لكن النظام الإرتري جعل من التقرينية لغة امتياز بفرضها في التعامل الرسمي وفي التعليم ، وأهمل العربية وأقصاها ، وحرّم من لا يجيد غيرها من التوظيف في المؤسسات الحكومية ، وبالتالي حرم الكثيرين من حقوقهم المدنية بسبب عدم معرفتهم التقرينية ، فليس هناك من يرفض التقرينية كلغة رسمية ولكننا نؤكد على أن تأخذ العربية وضعها الرسمي والطبيعي في الحياة الإرترية بموازاة التقرينية ، وإن تجاهل اللغة العربية وعدم الاهتمام بها أو إعاقة إثبات وجودها هو تغييب لمن تمثله من المجتمع الإرتري .

عاشرا : الجيش والأمن :

إن مصلحة إرتريا تكمن في سيادة الهدوء والسلام ، وليس من مصلحتها أن تدخل في حروب داخلية وخارجية ، ومن حقها أن تحتفظ بقوتها العسكرية وتطور قدراتها المختلفة على أحدث التقنيات قدر الإمكان ، وأن تسخر هذه القدرات في تأمين إرتريا ومقدراتها ومكتسباتها الوطنية ، وحمايتها من أي استهداف خارجي . وللقيام بهذه الوظيفة تعاد صياغة الجيش الوطني الجديد على أسس جديدة ، تتمثل في الآتي :

- إعادة تكوين الجيش من جديد على مستواه القيادي والجنود ، وإبعاد الشخصيات الحزبية المتطرفة التي زجت بالجيش الإرتري في صراعاتها الحزبية ضد إخوانهم الإرتريين .

- أن لا يخضع لإدارة وسياسة حزبية واحدة ، إنما يخضع للسياسة العامة التي يؤسسها الدستور العام .
- أن يصاغ فكره وثقافته على احترام مكونات المجتمع الإرتري .
- وفي الجانب الأمني ينبغي أن يقوم الأمن على التثبيت وحماية القانون ، وأن يسهم في الوفاق الوطني لا أن يكون أداة للتفريق والبلبلة وزرع الفتنة والاتهامات الباطلة والقمع .

ثالثا : على الصعيد الإقليمي :

١. تطوير قنوات الاتصال وبناء العلاقات البناءة والإيجابية وإزالة كافة أسباب التوتر مع دول الجوار والمحيط الإقليمي .
٢. تعميق وتعزيز القواسم المشتركة وتقوية الروابط والأواصر الأخوية مع الشعوب المجاورة.
٣. العمل على تحقيق الأمن والاستقرار في البحر الأحمر ومنطقة القرن الإفريقي بما يخدم مصالح الأطراف المعنية .

رابعا : على الصعيد الدولي :

- لقد أصبح العالم اليوم عبارة عن دولة واحدة ، ولا تستطيع دولة أن تقرر في شأنها الداخلي والخارجي بحرية تامة وإرادة مستقلة ، وقضية السيادة صارت نسبية ، فالمصالح أصبحت متداخلة بين دول العالم ودول المنطقة ، وهذا ما يتطلب من القوى السياسية أن تتعامل مع الدول ذات التأثير على الشأن الإرتري بتفاهم وتعاون وفق ما تمليه مصلحة البلد وأمنها واستقرارها ، وأن تقوم علاقات بلدنا على عدم التدخل في شئون الآخرين ، وحل المنازعات والإشكالات مع جيرانها بالوسائل السلمية وفق النظم الدولية .
- الإسهام والتعاون في أمن واستقرار منطقة القرن الإفريقي ، وذلك من خلال تجنب المنطقة النزعات التوسعية والأطماع الضيقة ، وتفهم المصالح الإقليمية والدولية في المنطقة بما لا يهدد مصالح وأمن شعبنا وبلدنا .
- تكثيف الاتصال بالحكومات والمنظمات والجماعات لكسب التأييد الأدبي والمادي وبلورة مظالم ومعاناة الشعب الإرتري وعدالة مطالبه وتطلعاته .

الخاتمة :

إن هذه الرؤية السياسية للمؤتمر الإسلامي الإرتري التي حددها من خلال قراءته للواقع الإرتري الحالي والماضي وتطلعاته المستقبلية ، هي مادة نظرية تحتاج إلى جهد كبير لإنزالها وتطبيقها في أرض الواقع عبر وسائل وآليات متعددة على الصعيد الذاتي والخارجي ، وتحتاج إلى تطوير مستمر مبني على رصد دقيق للأحداث والمتغيرات التي تجري في الساحة الإرترية في كل جوانبها وتحليلها بصورة منهجية وعلمية .

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل

المؤتمر العام الاول

للمؤتمر الإسلامي الإرتري

٢٠٠٧/٣/٢٣ هـ ، ١٤٢٨/٣/٤ م